كل اثنين

انتكاسات النظام الحزبي في العراق وانحداراته

ثائر كريم

للمقارنة بين أنماط الأحزاب في عراق ما قبل انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ وما بعده دلالات معاصرة. وحين تؤخذ تجربة نمو الأنظمة المثيلة في بلدان الديمقراطيات بنظر الاعتبار، يمكن لهذه المقارنة، من بين أشياء مختلفة، أن تلقي بعض الضوء على شروط نمو أحزاب التحويل الجماهيري. برنامجيا وأيديولوجيا. أو انتكاساتها التاريخية. ففي الديمقراطيات الغربية من قبيل بريطانيا وألمانيا والسويد، شكّل تطور النظام التمثيلي. سياسيا. أساسا تاريخيا متينا لانبثاق معنى وجود الحزب السياسي وشرعية قيامه ومغزى نمو النظام الحزبي بكامله. تداخل هذا التطور مع اتساع وتائر نمو الطبقات الاجتماعية، ومنها الطبقة الوسطى، مما خلق أسس التعبئة الاقتصادية السياسية برنامجيا. ولكن، لم يكن للأحزاب السياسية أن تتجذر جماهيريا من دون ظهور زعماء سياسيين من نمط رجالات الدولة، وهم رجالات وضعوا نصب أعينهم وكرسوا حياتهم كليا لرفع الطبقات الاجتماعية (المتنافرة) الى مستوى المجتمع المدني (المتجانس سلميا والمطلبي سياسيا ومهنيا)، وكذلك لتأكيد الفصل بين السلطة السياسية (المتقلبة) والدولة (الثابتة المؤسسات نسبيا).

أما في العراق، فربما يتفق كل من عاصر العهد الملكي أو درسه وسرح الفكر في أحزابه السياسية أو انخرط في بعضها على أنها لم تكن. في غالبيتها. سوى بدايات مشاريع حزبية. لقد نشأت الأحزاب، هنا، بطريقة مماثلة. نوعا ما. لما حصل في بلدان الديمقراطيات الغربية قبل قرن او بضعة قرون خلت. بحسب البلد المعني، وبطريقين. تجسد الطريق الاول في سعي بعض نخب الطبقة السياسية الحاكمة تنظيميا ومن داخل مجالس النظام الملكي التمثيلية (مجلسي الاعيان والنواب) للخروج الى المجتمع، من باب أو أخرى، بغية دعم وضعها التمثيلي او تأسيس قاعدة انتخابية نيابيا. وانبثق الطريق الثاني في سياق جهد نخب مثقفين وبعض مجاميع سياسية ظهرت من خارج الطبقة الحاكمة بهدف تغيير النظام السياسي ولاسيما التركيز على ما يسمى (نيل الاستقلال الناجز) (شاعت كلمة " ناجز" للغمز بان العراق ليس بلدا مستقلا حتى بعد ان حصل على استقلاله الكامل شكليا ودخل عصبة الأمم سنة ١٩٣٢).

تناثرت على مسارات الطريق الاول مختلف تكتلات مجاميع الساسة ونخب العسكر والمثقفين الدائرة في حلقات او صالونات او مراكز نفوذ شخصيات متميزة سياسيا او تنظيميا او هيبويا. وقد برزت في هذا الطريق أسماء من قبيل ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجميل المدفعي ورشيد عالي الكيلاني وصالح جبرو غيرهم. أما مسارات الطريق الثاني فقد خاضته مجاميع مثقفين وساسة من نوعين، كان النوع الأول قريبا من الطبقة السياسية الحاكمة (وبالتالي فان استراتيجياتهم السياسية كانت أقرب للإصلاحية منها للثورية) من قبيل محمد الصدر وجعفر ابو التمن وعزيز شريف. أما النوع الثاني فكان يريد أن ينهل من استراتيجيات التغيير الثوري شعبيا او الانقلابي عسكريا. يمكن هنا ذكر اسماء القائد الشيوعي يوسف سلمان يوسف (فهد) و. نسبيا. الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي (الذي لبث يتأرجح إلى نهاية حياته الحزبية ما بين الاصلاحية والانقلابية) والبعثي فؤاد الركابي.

لم تفلح أحزاب النمط الأول في تحويل النظام الدستوري النيابي في البلاد الى مشروع وطني اجتماعي. ليس هناك من تفسير آخر لهذا الاخفاق المآساوي سوى هشاشة جهود مؤسسيها ونخبها في فتح أبواب أحزابهم لتنمو جماهيريا وتتنوع فكريا وتتبلور سياسيا وتعمل اصلاحيا. وفي الواقع العملي، فان الأحزاب السياسية بقيت ذات طابع مديني بحت وأخفقت كليا في تعبئة جماعات اجتماعية أوسع، ولبث عامة الناس (بل الطبقة الوسطى نفسها)، يتفرجون على ما يحدث ولا يشاركون في تغييره وينفعلون في اطاره. وبالنتيجة، كشفت هذه الأحزاب (ومعها كل النظام الملكي ببلاطه وطبقته السياسية السائدة وقواه التمثيلية المحلية) عن عجز بالغ في توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام، وهي. خصوصا. لم تفصح عن أية إرادة حقيقية لتحويل التكتلات والتجمعات البرلمانية الى أحزاب سياسية أكثر جماهيرية تستوعب المزيد من افراد الطبقة الوسطى، بالذات، تلك الطبقة المتنامية العدد منذ بدايات الاربعينيات في معظم المدن العراقية.

أما أحزاب النمط الثاني فقد ظلت تدور (ولاسيما الحزب الشيوعي) في مدورات أيديولوجية ذات مضمون اقتصادي وسياسي مطلبي ضعيف للغاية، وانقلبت. ربما. ابتداء من سنة ١٩٥٥ كليا الى تنظيمات للدعاية الأيديولوجية الثورية الهادفة لاسقاط النظام الملكي برمته وليس اصلاحه. وبالنتيجة، انتهت إلى حلبة سياسات الاتحاد السوفياتي ومصر جمال عبد الناصر المناوئة للعراق.

وهكذا، وبإزاء المقاييس الهائلة للطاقة السياسية لمفهوم (الاستقلال الناجز) التي كرستها القوى الراديكالية المعارضة ومن بينهم البعثيون والقوميون ومصر الناصرية والشيوعيون والسوفييت وراءهم واعتبار الحكم الملكي نظاما (عميلا) والعراق بلدا مستعمرا خاضعا لبريطانيا، فان النظام الملكي كان ضعيفا في مواجهة هذا التحدي الايديولوجي الكبير. وعلى الرغم من أن النظام الملكي قد انهار بفعل انقلاب عسكري ناجح نفذته مجموعة ضباط، فان أحزابه السياسية خسرت معركة أيديولوجية حاسمة حتى قبل ان يتم هذا الانقلاب.

لم يبق في السياسة العراقية في الخمسين سنة الاخيرة، ولاسيما بعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ والى لحظة انهيار شمولية نظام صدام حسين الطائفية، سوى حزبين رئيسين يمكن وصفهما بـ (الوطنية) ("الوطنية"، هنا، تعبير عن وجود الحزب السياسي العابر للولاءات التقليدية وجودا برنامجيا قائما على رؤية ايديولوجية محددة) هما: الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي. انتعش الحزب الشيوعي بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠ لينجح، بفعل طروحاته الأيديولوجية ودعواته إلى العمل الجماهيري الطويل الأمد، في استقطاب كل أطياف اللوحة الاجتماعية العراقية. وهكذا، احتضن الحزب أفرادا من الشيعة والسنة والأكراد والأقليات القومية والدينية المختلفة ليصبح حزبا وطنيا فعليا من الناحية التنظيمية، وربما المبدئية ايضا. ولكن. من الناحية السياسية والنظرية. لبث الحزب هاجعا لأكثر من خمسين سنة في احضان القيادة السوفيتية دائرا في فلكها الى أفول نظامها السلطوي للحزب الواحد، وهذا ما افقده مزيته الوطنية على صعيد العمل السياسي والرؤية ووضعه على حافة الانهيار، ففي الوقت الذي كان يمكن فيه للحزب أن يسهم. في العهد الملكي. في سياسات تحديث المجتمع العراقي اصلاحيا وبناء هويته العراقية سلميا، انخرط في مسارات العمل الثوري اللااصلاحي. وبالعكس، بينما كان يمكن للحزب الشيوعي ان يعرقل ثوريا مساعي حزب البعث لاختطاف هوية العراق ودولته استبدادا وطائفية، صار مطية له في تثبيت سياسات نظام الشمولية الطائفية داخليا وعونا كبيرا في تعزيز مكانته دوليا.

أما حزب البعث، الذي أسهم في تأسيسه في العراق مثقفون شيعة الى جانب آخرين من انحدارات دينية ومذهبية وطائفية مختلفة، فقد نجح، لسنوات محدودة، في أن يكون حزبا وطنيا من الناحية التنظيمية و بحسب معطيات السياسة العملية، على الرغم من بقائه حزبا قوميا عروبيا في الرؤية. ولكن حزب البعث تبنى. علانية. سياسة التحويل الفوقي والاستحواذ التآمري على السلطة السياسية بغية تنفيذ برامجه التحويلية. وتدريجيا، انتهى الحزب منذ ١٩٦٤ من السقوط كليا في أحضان طلاب السلطة من قوى العسكر والأمن والمتعاونين معهم من المثقفين و أصحاب الثروات. وبدءا من أواخر الستينيات، وقع الحزب تحت هيمنة تامة للولاءات العائلية والعشائرية من داخل تكريت او خارجها فضلا عن محيطها العشائري.

ليس من المصادفة بعد أن وصل حزب البعث الى السلطة عبر انقلاب عسكري سريع أن يشدد صدام حسين على (الدور القيادي للحزب) في إدارة البلاد مستخدما كل ما يخطر على البال من اساليب ايديولوجية أو تصفيات مباشرة لتأمين ترتيب تنظيم الولاء المحلي واخضاع كل مؤسسات العنف له، فلقد كانت نخب الضباط (التكارتة) تدخل في مرحلة إحكام سيطرتها على حزب البعث ومبادئه.

اعتقد بان العراقيين يعرفون، بضمائرهم الداخلية قبل عقولهم، كيف تطورت قصة حزب البعث في العراق لاحقا، مرورا بالسبعينيات وانتهاء بسقوط الصنم.

العراق ومشكلاته الثلاث

كاظم حبيب

عندما كان الحديث يجري عن النظام الاستبدادي السابق. كان يشار إلى واحدة من أبرز سماته السلبية الكبرى. وهي تفاقم الفساد العام والفجوة المتسعة في دخل العائلات، مصحوباً بإرهاب شنيع من جانب الدولة ضد المجتمع بهدف الحفاظ على النظام وعلى السمات التي كانت تميزه.

وخلال السنوات الأخيرة من عمر النظام حصل انفلات في الأمن الاقتصادي، إذ بدأت الجماهير تعاني السرقة وقطاع الطرق وامتلأت السجون بالمجرمين الصغار. في حين كانت الدولة أكبر مجرم يعيث في البلاد فسادا. وكان على رأس هؤلاء الطاغية صدام حسين. وكانت معاناة المجتمع كبيرة من كل ذلك وكان ينتظر الخلاص بأي شكل كان.

سقط النظام العنصري في العراق بالحرب الخارجية بعد أن عجز الشعب وقواه السياسية عن إسقاطه. على الرغم من أن النظام كان جاهزاً للسقوط تحت ثقل أوزاره. وترك المستبد بأمره صدام حسين للمجتمع تركة ثقيلة. ترك له كل أمراض وعلل نظامه المتعفن. التي عجز الناس عن تحملها بسبب ثقلها الشديد على أنفاس وحياة ومستقبل الناس.

تمنى كل الناس البسطاء بصدق تام وتوقعوا أن ينتهي كل ذلك مع سقوط النظام، وإذا بهم يواجهون بعضاً من قوى المعارضة السابقة ممن كان جائعاً للسلطة والنفوذ والجاه والمال وسعى ليحل محل النظام السابق في نهب الدولة وسرقة البلاد والاغتناء على حساب الناس وخزينة الدولة والمجتمع ويفتح له الجديد من الحسابات في بنوك الأردن وبريطانيا وسائر الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وحصلت مشاركة بين القديم والجديد من آكلي السحت الحرام. من سارقي لقمة عيش الشعب. سواء كانوا من العراقيين أو من الأجانب الذين وجدوا في العراق فرصة للاغتناء. على نحو ما حصل في برنامج (النفط مقابل الغذاء) وما بعده. عندما بدأتُ أتحدث مع الناس. مع عدد كبير من الناس من أوساط المثقفين والمتعلمين والمسؤولين والكسبة والحرفيين والطلبة وأصحاب المخازن. والكثير من الأصدقاء الطيبين في الجولة الكثيفة التي قمت بها إلى العراق. شعرت بأن الناس راحت توجه أصابع الاتهام إلى الدولة كلها. إلى مؤسساتها والكثير من رجالها وتضع النقاط على الحروف وتمتلك من المعلومات ما يشيب له الرأس ويبعث على التقزز. أعرف أن هناك من هو نظيف وأمين للمجتمع في مختلف أجهزة الدولة. ولكن المشكلة تكمن في كون الفساد قد تحول إلى نظام مؤسس ومتكامل ومتعدد الأوجه ليس الآن بل في ظل النظام السابق ولا يزال سائداً إلى الآن وسيبقى لمدة غير قصيرة على نحو ما يبدو لمن يدرك العمق والسعة التي انتشر فيها الفساد المالي والإداري في الدولة والمجتمع.

ومن حق الكثير من المناضلين. الذين ناضلوا طوال نصف قرن أو أكثر. أن يتساءلوا: لمَ ناضل هؤلاء الناس طوال السنوات المنصرمة؟ لكي يملأ البعض الكثير من هؤلاء جيوبهم بالنقود ويشيدوا القصور الفخمة ويمارسوا الخيانة الفعلية للشعب والوطن ويتركوا غالبية السكان تعيش في الفقر والفاقة. أم أنهم ناضلوا من أجل هذا الشعب بكل مكوناته القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية؟ هل ناضلوا للحصول على وظيفة عبر وساطة معينة. وبدونها يستحيل عليه الحصول على عمل أو وظيفة حكومية في داخل البلاد أو خارجها؟ لقد كان السياسي العراقي المعروف في العهد الملكي علي جودت الأيوبي يقول ما مضمونه: إن العراق أصبح كالسفينة التي تشتعل فيها النيران. وعلى من فيها أن يأخذ ما يمكن أخذه منها ويغادر السفينة قبل انحدارها إلى قاع البحر أو احتراقه معها.

أنحن نسير إلى هذا المنحدر. أم علينا جميعاً المشاركة الفعلية في إطفاء الحرائق التي أشعلها النظام السابق في البيت العراقي ويحاول البعض ممارسة وجهة نظر علي جودت الأيوبي في العراق.

بدلاً من تحويل قصور صدام حسين وأقاربه ووزرائه إلى مراكز للثقافة والفنون والمتاحف وما إلى ذلك. أصبحت بيوتاً لبعض أو كل الوزراء وللكثير من المسؤولين لمدة ٢٥ عاماً وبأجور زهيدة. مع راتب تقاعدي يؤمن عيشاً رغيداً في عراق اليوم.

علينا أن ندرك أن الفساد شكل قاعدة أساسية لإرهاب النظام المخلوع من جهة وللإرهاب الذي تمارسه قوى الإرهاب المنفلتة من عقالها في العراق من جهة ثانية. ولذلك، فنحن أمام مكافحة الظاهرتين في آن واحد. بسبب الترابط العضوي والتشابك بين الظاهرتين الخطرتين. ولكن الفساد الوظيفي والإرهاب يرتبطان بظاهرة أخرى هي البؤس الذي يلف نسبة عالية من سكان العراق. وعلى الرغم من استطلاع الرأي الأخير الذي يشير إلى وجود ٢٥٪ من سكان العراق يعانون حالة الفقر. فأن الواقع يتجاوز ذلك بكثير ويصل إلى أكثر من ٥٠٪ من السكان. كما أن التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع وطريقة استثمار الموارد المالية المتأتية من النفط الخام وضعف تأثيرها في حياة الناس هي الأخرى تدفع بعدد غير قليل من الناس باتجاهين. وهما: الفساد الوظيفي والاجتماعي من جهة. والانخراط في العمليات الإرهابية من جهة أخرى. للحصول على مصدر رزق إضافي يوفر له ما يريده. وهي ظاهرة سلبية وخطرة ولكنها لا تقاوم بالحديث عن الأخلاق والمثل. بل بانتهاج سياسة أخرى تكافح الظواهر الثلاث في آن واحد. ظاهرة الفقر والتوزيع غير العادل للثروة والإرهاب. إنه الثلاثي الذي يستوجب العمل الجاد سياسياً وليس عسكرياً فقط. إن لجنة النزاهة لا يمكنها أنت تعمل الكثير في مجتمع يفرخ يومياً ويعيد إنتاج عدم النزاهة لأسباب موضوعية وذاتية في آن.

أيها السادة الوزراء. أيها المسؤولون في كل أنحاء العراق. أنتم أمام مسؤولية كبيرة تمس مصالح الشعب ومستقبله. وعيون الشعب مفتوحة عليكم قبل غيركم. وتنظر إليكم بصرامة وتصلها أعمالكم الإيجابية والسلبية. عيوبكم وحسناتكم. الشعب كما يقول المثل العراقي بصواب "مفتح باللبن". ويتمنى المجتمع. ولن يرحم الشعب أبداً في أحكامه. ويأمل أن يكون السادة المسؤولون قدوة للآخرين بالحسنات وليس بالسيئات. وعلى كل منا أن لا يسكت عن السوءات والأعمال الشريرة. فالساكت عن الحق شيطان أخرس.

أتمنى على الحكومة الجديدة. على الرغم من أنها ليست حكومة وحدة وطنية. كل الموفقية والنجاح في أداء مهماتها الكبيرة على الرغم من قصر الفترة المتبقية. كما أتمنى أن ينتهي الأخوة في كردستان العراق من تجاوز المشكلات القائمة والبدء بعقد اجتماعات البرلمان وانتخاب هيئاته وتشكيل الحكومة الفيدرالية الكردستانية الموحدة أيضاً. إذ أن الأيام تمر أيضاً والناس تتساءل: لمَ هذا التأخير غير المبرر والمضر بوحدة كردستان وتطلعات الشعب فيها؟! وأتمنى أن تكون الحكومتان عند حسن المجتمع العراقي. فالمهمات كبيرة وثقيلة والوقت ليس في صالح العراق.

أتمنى أن تعمل الحكومتان المركزية والفيدرالية. سواء تلك التي شكلت على نطاق العراق. أو التي نأمل أن تشكل بسرعة في كردستان العراق. بشفافية عالية ومجاهرة وصراحة تامة. فبدون هذه المبادئ وقواعد العمل النزيه ستزداد حالة عدم ثقة الناس وتتسع الفجوة بين القيادات السياسية والمجتمع، ولاسيما الكادحون والفقراء منهم. وهم يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع. وعلينا أخيراً ألا ننسى أن كردستان العراق تشكل اليوم ضمانة كبيرة لتحقيق الديمقراطية في العراق وتجاوز محاولات فرض حكومة متخلفة على المجتمع. كما أن الديمقراطية في العراق ضمانة أكيدة لتطور فيدرالية كردستان وتحقيق السعادة للجميع. ومن هنا تنشأ قناعة بأن نجاحات كردستان العراق هي نجاحات لكل العراق، ومكافحته للظواهر الثلاث اسهام في مكافحة ذلك على صعيد العراق كله.

العراق بين الآمال والقلق

جواد بشارة

امتزجت دموع الحزن والفرح في يوم الخميس ٢٩ نيسان وماتلاه من الأيام الدامية المليئة بالغضب والصمود، الخوف والإصرار، العزيمة والتعب. في هذا اليوم حصلت حكومة الدكتور إبراهيم الجعفري على ثقة البرلمان العراقي أو (الجمعية الوطنية)، بحسب التسمية الشائعة بنسبة ١٨٠ من مجموع ١٨٥ صوتاً ممن حضروا اجتماعها التاريخي، لتبنثق بذلك أول حكومة عراقية شرعية منتخبة في اقتراع حر في تاريخ البلاد الحديث منذ الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، قدم رئيس الوزراء قائمة حكومته المؤلفة من ٣٦ عضواً وهي - على ما عليها من مآخذ تمثل انعطافة مهمة في سيرورة التحول الديموقراطي في العراق. ومن مفارقات القدر أن يكون اليوم السابق لهذا التاريخ هو يوم نحس في حياة العراقيين، يتذكرونه رغماً عنهم منذ عقدين من الزمان، إذ يحتفل النظام المقبور بعيد ميلاد رأس النظام المنهار صدام حسين وهم يسمعون الخطب والأغاني والأهازيج والمديح والقصائد التي تمجد ذلك الطاغية المستبد، وها هو الشعب العراقي اليوم يقدم للصنم الساقط هدية من نوع آخر لذكرى ميلاده وهو قابع في السجن، وهي تشكيلة وزارية ديموقراطية. تابع الدكتاتور المخلوع، للمرة الثانية من زنزانته، وقائع اختيار أول رئيس عراقي منتخب في ٦ نيسان وهو عدوه اللدود جلال الطالباني، ووقائع منح الثقة لأول حكومة عراقية شرعية.

بيد أن العراق على الرغم من هذه الخطوات الجبارة، لم يشف تماماً من أمراضه ومشكلاته العويصة ولم يستعد توازنه بعد، فالتجربة الديموقراطية مازالت فتية ويعتورها الكثير من الوهن وفقدان التجربة وانعدام الممارسة وغياب التقاليد الديموقراطية الراسخة، فلم ينجح العراقيون، إلى الآن، في التخلص من آفة المحاصصة والتوافق الطائفي والقومي، مما عطّل عملية اختيار أعضاء الحكومة ثلاثة اشهر وتفاقمت مخاطر الإحباط الذي بدأ ينتشر في أوساط الشارع العراقي القلق والمتلهف مما اضطر الدكتور الجعفري إلى الإعلان عن تشكيلة حكومية ناقصة تخلو من تسمية نهائية لوزارتي الدفاع والنفط، وهما وزارتان سياديتان.

العراق مازال في حالة حرب، وحكومته مازالت بحاجة إلى القوات متعددة الجنسية لفرض الأمن والنظام وإعادة البناء، متحصنة في منطقة محمية ومعزولة تدعى (المنطقة الخضراء) وهي تضم المواقع الرئاسية السابقة، فيما يتعرض أعضاؤها ومنتسبوها إلى ضربات وهجمات الإرهابيين وقطاع الطرق وفلول النظام السابق والمتسللين الأجانب من شبكات الإرهاب الدولية من قبيل (القاعدة) وغيرها. ففي كل يوم تتناقل وسائل الإعلام ووكالات الأنباء أخبار تفجيرات السيارات المفخخة وأعمال الخطف والاغتيال والقتل العشوائي.

يتعين على الحكومة العراقية الحالية أن تجد السبل الناجعة لحكم البلاد وتهيئة الظروف الملائمة لكتابة الدستور الدائم وتنظيم الانتخابات القادمة قبل نهاية هذا العام وهي في حالة حصار ومطوقة بالأخطار الداخلية والتحرشات الخارجية من دول الجوار.

كيف يمكن أن تستمر العملية الديموقراطية وتتجذر في ظل مثل هذه الأوضاع الصعبة والشعب يعاني من صدمة ما بعد الحرب؟

ينبغي أولا أن يطلع العالم برمته على حقيقة ما كان يجري في العراق في زمن النظام الدكتاتوري وحجم الكوارث التي خلفها صدام حسين وأعوانه لأنه السبيل الوحيد الذي يمكن أن يجعل الرأي العام العالمي والعربي والعراقي، على السواء، يفهم ويتفهم ما آلت إليه أوضاع العراق اليوم وانسداد الأفق السياسي والاقتصادي والأمني أمامه، لأن الإرهاب الدولي قرر تحويل العراق إلى ساحة مواجهة دامية وتصفية حسابات وإبقاءه داخل النفق المظلم، وكيف يمكن البدء بوضع أسس جديدة لمجتمع عراقي سليم ومعافى، فصدام حسين أوجد مجتمعا مشوهاً على شاكلته يقوده نظام فريد من نوعه في القسوة والبطش والاستبداد والتهور وخرق القيم، نظام يخضع لرؤية الزعيم الأوحد المحكومة بالعقدة الأمنية ليجعل من المنظومة الأمنية والمخابراتية الدعامة الرئيسة لوجوده وبقائه في السلطة وتصفية منافسيه من حزبه ومعارضيه من الأحزاب الوطنية الأخرى.

إن احتياجات ورغبات النظام السابق في الهيمنة والتوسع تجاوزت حدود العراق وإمكانياته وهي التي صاغت سياسته الخارجية الرعناء، وهي السياسة التي اتسمت بالحروب والمؤامرات وتبديد ثروات العراق في الخارج على حساب الشعب العراقي وحقوقه الطبيعية في العيش بكرامة ورفاه، فلا يخفى على أحد تمويل صدام حسين لأحزاب وشخصيات ومنظمات خارج العراق في العالم العربي وفي الغرب وتمويل حملات انتخاب بعض الرؤساء ومنح كوبونات النفط بالملايين حتى في أشد الأوقات قتامة في تاريخ العراق أعني فترة الحصار والمقاطعة. بنى صدام حسين آلة حربية ضخمة في مظهرها وهشة في جوهرها عفا عليها الزمن، واشترى الضمائر والمتواطئين معه في جميع أرجاء العالم. بقي كابوسه مسلطاً على البلد ٣٥ عاماً تربع على سلطة منخورة بالفساد ومريضة سياسياً ومنهارة اقتصادياً من جراء استنزافها بحروب فتاكة. وقد انعكس هذا الكابوس وتداعياته السلبية على العالم العربي برمته، الذي بات يدفع ثمنها الآن لتعرضه لضغوط داخلية وخارجية تطالبه بالانفتاح والديموقراطية والإصلاح على نحو ما ورد في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في العالم العربي الصادر في تموز ٢٠٠٤ الذي شخص العلل السياسية والركود الاقتصادي والجمود الثقافي للسنوات العشر الماضية، واقترح إجراء إصلاحات جذرية حقيقية وجوهرية لإنقاذه.

أما مرحلة حكم صدام حسين وعواقبها من زاوية التحليل الغربية فقد كانت مدعاة لأن تدفع الديموقراطيات الغربية لكي تراجع تاريخ تعاونها السابق مع هذا المسخ الذي صنعته وحمته وتطرح اسئلة عن مسؤوليتها في موت وإبادة الملايين من ضحايا هذا النظام المستبد. قد اكتشفت الأنظمة الغربية بالفعل مدى وحشية نظام صدام حسين وطبيعته الحقيقية.فلم يعد خافيا على أحد، وأصبح من البديهيات في علم التحليل الاستراتيجي أن الغرب ساعد وحمى نظام صدام حسين لمنع انتشار الإنموذج الإيراني في تجربة الإسلام السياسي في الحكم داخل الشرق الأوسط. وحتى لو كان هذا الافتراض صحيحاً، فذلك لم يمنع بتاتاً ظهور وتفاقم ظاهرة الإسلام السياسي المتطرف. بيد أن الوقت بات متأخرا، لأن الغربيين خلقوا بأيديهم فرانكنشتاين العراق بتعبير كنيث تيمرمان في كتابه المعنون (الولوج إلى الموت، أو كيف ساعد الغرب في تسليح العراق).

وفيما عدا مسألة الحرب مع إيران ودوافعها، فإن العراق مثلاً للغرب مصدراً لاينضب في تزويده بالطاقة وسوقا استهلاكية هائلة. البعض من الدول الغربية اكتفى بشراء النفط من العراق ودول اخرى عززت ترسانته العسكرية وباعته السلاح سراً وعلناً، إلا أن البعض الآخر ساهم بشدة في تقديم الحماية السياسية له في المحافل الدولية وتقديم الضمانات له ولمخططاته العدوانية في نفس الوقت الذي كان فيه (مكتب شؤون العراق) في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان حافلاً بالوثائق ومتخماً بالأدلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة في العراق ظلت بعض الدول الأوروبية تأمل في تكيف صدام حسين مع قواعد اللعبة السياسية الدولية الجديدة في أعقاب تحرير الكويت سنة ١٩٩١، حتى بعد أن انكشفت جرائم صدام في حربيه ضد إيران والكويت وضد شعبه في كردستان العراق عندما استعمل الأسلحة الكيمياوية لإبادة سكان حلبجة.

انقسم العالم داخل أروقة الأمم المتحدة بين من يريد معاقبة صدام والإطاحة به ومن يريد الصفح عنه وإرغامه على الاستسلام وبدء صفحة جديدة معه. لكن المنظمة الدولية كانت عاجزة عن إنقاذ الشعب العراقي من مخالب هذا الجلاد الذي أطبق على عنقه طيلة ٣٥ عاماً. ولكن مما يؤسف له أن نلاحظ أنه في الوقت الذي يواجه العراقيون مشكلاتهم الضخمة ويتصدون لها ويصرون على إعادة بناء وإعمار بلدهم ولأم جراحه وهم يخرجون آلاف الجثث من ضحايا صدام حسين في كل يوم من المقابر الجماعية ما تزال بعض الدول تحاول بطريقة أو بأخرى تبرير تعاونها ومواقفها الدنيئة المتواطئة مع ذلك النظام. لقد أبدى الكثير من الدبلوماسيين الغربيين المعنيين بالأمر حرجهم وتحسسهم من تقرير وزير خارجية العراق هوشيار زيباري. من هؤلاء سفير فرنسا في الأمم المتحدة جون مارك دو لا سابليير الذي حاول تحوير مغزى كلام الوزير العراقي ولفت الأنظار عنه قائلاً:" لا أريد تقديم تلك الملاحظات عن الماضي، وقد عقب عليه أمين عام المنظمة الدولية كوفي عنان قائلاً": هذا ليس وقت تقديم اللوم وعض الأصابع ندماً مع أنه من حق السيد هوشيار زيباري بالطبع عرض وجهة نظره بيد أنه ليس وقتاً مناسباً لتقديم اتهامات واتهامات مضادة."

والعكس هو الصحيح، فقد حان الوقت لكي يعرف العالم بأسره ما آلت إليه أوضاع العراقيين بسبب تلك السياسات الداعمة لذلك النظام المجرم. لذا، يجب أن تخدم عملية تقويم مرحلة صدام حسين وتذكر العالم، والعالم العربي، بأن الإدانة الجماعية للعنف السياسي المنظم الذي تمارسه الأنظمة القمعية هو الذي يسرع بنشر القيم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان ويمنحها دفقاً كبيراً. لا تزال لعنة صدام حسين تلاحق خصومه الغربيين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الذي لم يتخط مرحلة لورد غولدسميث المدعي العام في مسألة شرعية التدخل العسكري في العراق. إذ كشف هذا الأخير في ٧ نيسان ٢٠٠٣ في مذكرة سرية عن عدم وجود أسس قانونية وشرعية لكي تدعي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أن حق الفيتو الممنوح لها ينطوي على إمكانية استعماله على نحو لا معقول وأن التهديد الفرنسي باستعمال هذا الحق لم يكن خالياً من المعقولية والتعقل نظراً لموقف الرأي العام العالمي المعارض بغالبيته لتلك الحرب، في حين أن خلاصة رأيه نشرت عبر البرلمان البريطاني وكانت تضفي الشرعية على التدخل العسكري وقد وصف رئيس الوزراء البريطاني تلويح فرنسا باستخدام الفيتو بأنه لاعقلاني لكي يقنع أنصاره بصحة قراره. واليوم وبضغط من المعارضة المحافظة اضطر إلى نشر النص الكامل لتلك (الفتوى) القانونية مما أثار حفيظة خصومه وأطلق صرخة ميكائيل آنكراك في البرلمان وهو يصيح "لقد كذب علينا". ولا يمكن لأحد تقدير مدى عواقب وتداعيات الملف العراقي على الحملة الانتخابية العمالية، فالسجال الدائر حول أسلحة الدمار الشامل، التي لم يعثر عليها بعد والأكاذيب التي غيرت الوقائع وانتحار الخبير في نزع الأسلحة دافيد كي أفقدت مصداقية الرجل الذي لا يزال مصرا رغم كل الأعاصير على صحة خياراته وتحمل تبعاتها، وفي فرنسا يسعى القاضي فيليب كورا لكشف اسرار العلاقات التي اقامتها شخصيات فرنسية مع نظام صدام حسين وكان أول هدف معلن له هو التحقيق مع بيرنارد غييه وهو مساعد وزير الداخلية الفرنسي الأسبق شارل باسكوا، حيث وجهت إليه تهمة اختلاس الأملاك العامة واستغلال النفوذ لمآرب شخصية وتلقيه أموال وعمولات خفية إثر بيع النفط العراقي على نحو غير شرعي بين ١٩٩٦ و٢٠٠٣ وهذه بداية لسلسلة من التحقيقات القضائية الفرنسية المرتبطة ببرنامج (النفط مقابل الغذاء)، الذي وضعته الأمم المتحدة للعراق بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ وقد كان الهدف المعلن لذلك البرنامج هو تخفيف وطأة العقوبات والحصار والمقاطعة الاقتصادية تجاه نظام صدام حسين بالسماح له ببيع النفط وشراء المواد الغذائية والأدوية. بيد أن هذا البرنامج اثار فضيحة مدوية سنة ٢٠٠٤ داخل الأمم المتحدة وذلك باتهام المنظمة الدولية بالتغطية على عمليات تجارية غير مشروعة في مبيعات النفط العراقي بلغت ١٠ مليارات دولار استفاد منها وسطاء ومولت حسابات صدام حسين الشخصية والمقربين.

بينما لم يتجرأ أحد قبل في فتح تحقيق مماثل في فرنسا، والحال أن القصر العدلي في باريس قرر فتح تحقيقات معمقة بعد مبادرة القاضي كورا بشأن الرشاوى التي دفعتها شركة (توتال) النفطية الفرنسية للحصول على عقود وصفقات نفطية في العراق وفي هذا الإطار ذهب قاضي التحقيق الفرنسي إلى نيويورك للإطلاع عن كثب على نتائج تحقيقات لجنة فولكر، وقد صرحت مصادر موثوقة في السلطة القضائية الفرنسية أن العناصر التي حصل عليها القاضي الفرنسي هي التي قادت إلى وضع بيرنارد غييه في السجن، فلقد حصل هذا المتهم على امتياز بيع النفط العراقي في السوق السوداء عبر شركو (سومو) الحكومية ومن ثم باعها بدوره لمحام من أصل لبناني يدعى إلياس فرزلي وهو عضو قيادي بعثي وعميل للمخابرات العراقية في باريس باع بدوره حصته لشركات نفطية أهلية وقد أكد هذه المعلومات والحقائق ملاك متقدم سابق في شركة (توتال) النفطية الفرنسية.

تجدر الإشارة إلى أن بيرنارد غييه ليس الشخصية الفرنسية الوحيدة المستهدفة في هذا التحقيق فهي تمس أحد عشر شخصا آخر من الفرنسيين موجودين على لائحة الاتهام من بينهم باتريك موغين، وهو وسيط معروف في المجال النفطي تسلم بواسطة شركة ترافيكور رخصة بيع بقيمة ٢٥ مليون برميل بعمولة قدرت بـ ٥٠٠٠٠٠ دولار، والسفير الفرنسي السابق في الأمم المتحدة جون بيرنارد ميريمه الذي مثل فرنسا في مجلس الأمن بين ١٩٩١ و ١٩٩٥، وهذا يشتبه بتمتعه برخصة بيع ثلاثة ملايين برميل.

في حين أتهم وزير الداخلية الفرنسي الأسبق شارل باسكوا صديق النظام العراقي المعروف ببيعه ١٠ ملايين برميل وتلقيه حقيبة مليئة بالدولارات لتمويل حملاته الانتخابية. وقد أنكر ذلك مدعيا أن احداً استعمل اسمه وانه يرغب في أن يستمر التحقيق إلى اقصى مداها لكشف الحقيقة ومعرفة من استفاد من كوبونات النفط العراقية باسمه ومن تاجر بها ومن تلقى الأموال وهي رغبة تعهد القاضي كورا بتحقيقها مهما كلف الأمر.